دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تطوير الفكر السياسي الاشتراكي
المصدر:	فكر وإبداع
الناشر:	رابطة الأدب الحديث
المؤلف الرئيسي:	أبو هديمة، أبو القاسم أحمد منصور
المجلد/العدد:	ج88
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	403 - 437
رقم MD:	653285
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	الاشتراكية، الفكر السياسي، الماركسية، الديمقراطية، الرأسمالية، الطبقة العاملة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/653285

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تطوير الفكر السياسي الاشتراكي

د/أبو القاسم أحمد منصور أبو هديمة(*)

مقدمة:

تعد دراسة الفكر الاشتراكي والنظرية الاقتصادية من المواضيع المهمة، التي يجب أن يلم بها كل دارس للفكر السياسي، فتطور الفكر السياسي يقدم صورة واضحة لحركة المجتمع ومتطلباته نحو التغير والتقدم، وله الفضل في تفسير ورفع الغموض عن الكثير من الأحداث، ومع أن الفكر الاشتراكي جذوره العميقة في التاريخ إلا إن تلك الأفكار نشأت وترعرعت في العصر الحديث في ظل النظام الرأسمالي، لتصبح حركة اجتماعية قوية في مواجهة هذا النظام في القرن التاسع عشر، لها قادتها وفلاسفتها، والهدف الواضح وهو تأسيس الدولة الاشتراكية، وأبرز خصائصها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وجهاز التخطيط المركزي الذي يقوم بمهمة تخطيط وكيفية تحديد وتوزيع موارد الدولة ومسؤولية إشباع الحاجات العامة، وبالمقابل يقدم كل فرد من خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته ويتسلم في المقابل الفرد من المجتمع بحسب حاجته، ويمكن استعراض تلك الأفكار والاتجاهات حول الاشتراكية وما قدمته مفكري وفلاسفة هذه النظرية، مما يتطلب وضع جملة من النقاط المنهجية في هذا البحث أهمها:

(*)عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والتجارة- زليتن- الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية

أولا: الأهمية البحثية

تتبع هذه الأهمية بأعتبار أن الفكر الاشتراكي هو أحد روافد الفكر الإنساني الذي ساهم في تطور الفكر السياسي عبد التاريخ، وبالتالي يجب أبراز هذا الدور وأثره على النظريات التي سادت العالم، وخصوصا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا:- إشكالية البحث.

في هذا الصدد تطرح العديد من التساؤلات عما بقى من تعاليم كارل ماركس من حيث التطبيق؟ وماذا قدمت تلك الأفكار إلى البشرية عبر التاريخ الإنساني؟ وماذا حمل من قيم لمفكري مرحلة ما بعد الشيوعية وماذا بقي من أفكار بعد انفراط عقد الاتحاد السوفيتي؟

ثالثا:- فرضية البحث:.

ترتكز فرضية البحث حول الفكر السياسي الاشتراكي، والذي حاول ترسيخ فكرة المجتمع الاشتراكي الذي تمتلك من خلال هذا الفكر كافة مقدرات المجتمع إلى البروليتاريا، وبالرغم من هذه المقولات الاشتراكية إلا إن الرأسمالية أصبحت هي السائدة، فالفريضة تبحث أوجه القصور في الحركة الاجتماعية نحو مواجهة النظام الرأسمالي.

ومما تقدم فقد رأينا أن يقسم هذا البحث إلى مبحثين هما:-

-المبحث الأول:- يتناول تطور الفكر السياسي الاشتراكي من خلال مؤسسي هذا الفكر، وخاصة ما تناوله كارل ماركس مؤسس هذا الفكر.

–المبحث الثاني:–يتناول الماركسية وما بعد ماركس والاضافات التي قدمت خلال تلك الفترة لهذا الفكر، وأهم ما أضاف إليها "لينين" رئيس الاتحاد السوفيتي السابق، والتي عرفت بالماركسية اللينينة، وكذلك الأفكار التي ناد بها الزعيم الصيني "ماوتسي تونج".

تمهيد:

تبدأ الماركسية بأفتراض أن الديمقراطية الليبرالية ليست سوى ديمقراطية شكلية صورية، بحيث تصبح تعبيرا عن الدكتاتورية رأس المال، وترى أنه على الرغم من شعارات الحرية، والإخاء، والمساواة، والأشكال المختلفة لمظاهر الحياة النيابية، والاقتراع العام، والصحافة الحرة، وتعدد الأحزاب، والمعارضة البرلمانية، فإن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل السياسي لدولة البورجوازية، وهي الوجة الآخر لدكتاتوريتها الطبقية، بمعنى أنها ديمقراطية للأقلية الرأسمالية الغنية.[1]

وتدعي النظرية الماركسية أنها الحل الوحيد لجميع مشاكل الإنسان المتعلقة بالحرية، والديمقراطية والعدل، وقد أرجعت جميع مظاهر السلوك الإنساني إلى عوامل مادية بحتة ما دام الأمر كلك، فإن مشاكل الإنسان لا يمكن أن تحل جذريا إلا من خلال معالجة هذه العوامل، فالمادة (الاقتصاد) عند "ماركس" هي المحرك الأساسي للتاريخ والعامل المهيمن في التطور، وعن طريقها تتحدد العوامل الأخرى، لأن هذه العوامل ليست مستقلة في تكوينها وتشكيلها، بل تتأثر في وجودها وصورها بالظروف المادية المتصلة بطرق الإنتاج وبعلاقات التبادل التي تنشأ بين طبقات المجتمع نتيجة لهذه الطرق، وإن جوهر

[1]هالة أبو بكر السعودي، وحيد محمد عبد المجيد، الحرية وتعدد الأحزاب في فكر الاشتراكية الديمقراطية، الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة، 1978، ص98.

النظرية الماركسية بخصوص أن هذا الأخيرة هي تعبير عن سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية على سائر الطبقات الآخرى، فهي نتاج الصراع الطبقي في المجتمع. نشأت في التاريخ بأنقسام المجتمع إلى طبقات وظهور الملكية الفردية سوف تنتهي وتزول بأنتهاء هذه الظاهرة ففي المجتمع الشيوعي تزول الطبقات وتزول معها الدولة، والدولة بهذا المعنى تكون أداة قسر وإكراه تعكس مصالح الطبقة أو الطبقات المسيطرة في مرحلة تاريخية معينة[1].

وتقر الماركسية بمبدأ سيادة الشعب إلا أن الشعب في النظرية الماركسية ينبثق مفهومه من نظرية الصراع الطبقي، أن الصراع بين طبقة سائدة اقتصادية وطبقة أخرى مقهورة.

ويترتب على ارتباط مفهوم "الشعب" بنظرية الصراع الطبقي أن يكتسب مبدأ السيادة في الفكر الماركسي مضمونا خاصا، يمكن أن نطلق عليه مبدأ "السيادة البروليتارية" أو سيادة الطبقية العمالية، وتماشيا مع هذا المبدأ يمتزج مدلول الشعب صاحب السيادة بمدلول الطبقة العمالية تلك الطبقة التي رأى فيها "ماركس" وخلفائه من بعده أنها البقة الطليعية في المجتمعات الصناعية الحديثة، وأنها دون سواها حاملة لرسائل تحرير الإنسانية.

وكان الرأي القائل بأنه يتوجب على المرء أن يتخلص جذريا من الهياكل البنيوية للديمقراطية البرجوازية أثناء عملية التحول الثوري، غير أن النظرية التحليلية بالذات كالتي تمتع بها "ماركس" إلى الاستنتاج بأن مركزه رأس المال في جانب الاستقطاب الجماهيري البروليتاري للفئات الأخرى من المواطنين في جانب آخر يحملان في طياتهما الفرصة اللازمة لإشاعة الديمقراطية "بروليتارية" لم تكن حتى ذلك

(1) د. مختار مطيع، المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، منشورات ايزيس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993، ص 207.

الحين معروفة ولم يكن الأمر متعلقا فقط بأستبدال السلطة إحدى الطبقات بسلطة طبقة أخرى.

ففي الوقت الذي تقوم فيه البروليتاريا بأستلام زمام مصيرها بيدها، فإنها تخلق بذلك الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية اللازمة لحل كل مشاكل البشرية[1].

ومن وجهة نظر الأيديولوجية الماركسية المعاصرة أن الديمقراطية البروليتاريا تعني نموذجا جديدا، وبشكل أعلى من الديمقراطية البرجوازية وتفضل هذه الديمقراطية أن تتم المشاركة من قبل العمال في إدارة الشئون العامة، ويخلقون الشروط الملائمة لتطوير الفعالية الاقتصادية، والسياسية للجماهير باتجاه بناء الاشتراكية، وينقلون المجتمع من مرحلة إلى مرحلة جديدة أعلى تاريخيا من سابقتها.

والديمقراطية البروليتارية تقوم على حملة من الأسس تتلخص في النقاط التالية:-

1-إلغاء جميع القيود التي كانت تستند إلى الامتيازات العرفية، أو القومية، أو الدينية، أو الجنس، أو مستوى التعليم.

2-عدم الاكتفاء بضمان الحقوق الديمقراطية كحرية الصحافة، والمنظمات، بل خلق الشروط التي تساعد على تمتع العمال بهذه الحقوق.

(1) رودلف واو: الاشتراكية العصرية والديمقراطية، ترجمة وليد بصل، مقاله في مجلة النهج العدد 44 السنة الثانية عشر، دمشق، صيف 1996م، ص 175.

3-عدم حصر المشاركة السياسية بحق الانتخاب كما في الديمقراطية البرجوازية، بل اعطاء الفرصة لطبقات واسعة من الشعب للمشاركة اليومية في الشئون العامة سواء بشكل مباشر داخل المؤسسات العامة، أم بشكل غير مباشر عن طريق اللجان أو المنظمات الاجتماعية.

4-توسيع نطاق الديمقراطية حتى يشمل مجالي الاقتصاد، والثقافة، فلا يقتصر على المؤسسات كما هي في الديمقراطية البرجوازية، فتأميم وسائل الإنتاج ونقل المؤسسات الثقافة والتربوية وجهاز الصحافة إلى أيادي الشعب جزء من مفهوم الديمقراطية البروليتارية[1].

وبالرغم من هذه الأسس والمبادئ التي وضعتها النظرية الماركسية التي جاءت ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر كرد فعل على الحياة البائسة التي كانت تعيشها الملايين من البشر وهي ظروف غير طبيعية تهدد حياة الإنسان ووجوده، فالواقع أن الفكر الاشتراكي كان متلازما خلال القرنين الثامن عشر، والتاسع عشر، وكانت جذوره عبر امتداد التاريخ من حيث جدلية الصراع بين الأغنياء و الفقراء، وبين الملكية وعدم الملكية، وبالتالي جاءت أفكار الماركسية كدعوة لإنقاذ العمال وتحسين ظروفهم المعيشية.

والهجوم الحاد والضاري على الرأسمالية التي كانت سائدة آنذاك، والتي تعرف بالمبدأ الفردي الحر، وكانت أيضا نتيجة تطبيق هذا المذهب أدى إلى خلل اجتماعي بين طبقات المجتمع، الأمر الذي تضاعف معه البؤس والشقاء للفئات العاملة، وأصبحت الفئة البرجوازية تزداد ثراءا على حساب حقوق هؤلاء، وبالتالي تتعرض النظرية الماركسية على المبادئ السياسية والاقتصادية الفردية بأعتبارها تضمن تملك

(1) إلياس فرج: تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1971، ص 99.

الأفراد لكافة وسائل الإنتاج وتطلق العنان للربح الفردي والمحرك الوحيد للنشاط الاقتصادي وترفض مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ويمكن في هذا الصدد استعراض أفكار النظرية الماركسية للوقوف على وجهات النظر تلك والأفكار التي تأثر بها تطور الفكر السياسي بهذه النظرية التي تربط أفكار جديدة حول العمل، والقيمة، والملكية، والتطورات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والآثار، والحقوق المترتبة على الأفراد.

المبحث الأول- النظرية الماركسية

تعطى الفلسفة الماركسية اهتماما أوليا وأساسيا للعوامل الاقتصادية والمادية التي تتمثل في تنظيم الاقتصاد، وبالذات وسائل الإنتاج، والتي تحدد روابط المجتمع وتنظيماته الفكرية والاجتماعية والسياسية، لذلك كان من الطبيعي أن يكون الجانب الاقتصادي في المذهب الماركسي أكثر أهمية من غيره من الجوانب.

ويتلخص أهم ما يحتوية هذا الجانب الاقتصادي في الانتقادات الموجهة من المذهب الماركسي إلى النظام الرأسمالي، والتي تتمثل في عيوب داخلية ستؤدي إلى فناء الرأسمالي ونهايته، ليقوم بعدها المجتمع الاشتراكي نتيجة لثروة العمال التي ستنقل ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع.[1]

([1]) د. عبد الحكيم عمار نابي، النظام السياسي في ليبيا والمشاركة في صنع القرار بين الماضي والحاضر، منشورات جامعة السابع من أبريل. الزاوية، الطبعة الأولى، 2010، ص 232.

كارل ماركس (1818-1838):-

هو من مواليد ألمانيا من أسرة تنحدر من أصل يهودي، وكان جده حاخاما للطائفة اليهودية، وكان والده في سلك المحاماه في ألمانيا، إلا أنه أضطر للتخلي عن اليهودية، وأعتناق البروتستانتية، وكان ماركس في الخامسة من عمره، وذلك حتى يستطيع ممارسة مهنته في وسط ألماني يكن الكراهية لليهود، ولا يثق بمعاملات، وينطر عليهم حق ممارسة بعض المهن والحرف.

وقد درس كارل ماركس القانون والتاريخ في جامعتي بون، وبرلين، وحاز على درجة الدكتوراه في الفلسفة في العام 1841م وتأثر تأثرا عميقا بفلسفة هيجل، وكان يود ممارسة التدريس الجامعي، غير أن ميوله للمتطرفة، حالت دون تحقيق هذه الرغبة، فعمل بالصحافة.

ولم تلبث آراؤه الثورية أن أزعجت السلطات الألمانية، فقامت بعرقلة نشاطه مما دفع به إلى الهجرة إلى باريس عام 1883م، حيث كانت الحركة الاشتراكية في قمتها وهناك اتصل ببرورن، ولويس بلان، وتعرف على فردريك أنجلز، الذي اشترك معه في نشاطه زمنا طويلا[1].

وأهم ما يميز كتابات "ماركس" أنها شكلت في مجملها رؤية شاملة وشديدة التماسك للكون وللتطور التاريخي والإنساني في مجملة، ويصرف النظر عن درجة الاتفاق أو الاختلاف مع ما طرحه من أفكار، ولذلك يتعين الانتباه إلى أن (ماركس) لم يكن مجرد كاتب أو مفكر سياسي ولكنه كان مفكرا شاملا، أي فيلسوفا وعالما في الاجتماع والاقتصاد وفي غيرها من علوم المعرفة الاجتماعية المتصلة الحلقات، وكان لأفكار، "ماركس" تأثيرات بالغة العمق والخطورة على مجمل الأوضاع السياسية في أوروبا

(1) د. إبراهيم دسوقي أباظة، ود. عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت 1996، ص 309

وفي العالم أجمع، ولذلك يعتبره الكثيرون، سواء ممن يتفقون أو يختلفون معه، وحتى بعد سقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي، أنه كان واحد من أعظم العلماء والمفكرين الاجتماعيين في ل العصور[1].

ويرى "ماركس" أن الدراسة التاريخية للمجتمع كشف له عن خمسة أشكال وصور متعاقبة لأساليب الإنتاج، وأن المجتمعات تمر بهذه الأشكال الخمسة وهي: المجتمع الشيوعي البدئي، ومجتمع الرقيق، ومجتمع الإقطاع، والمجتمع الرأسمالي، والمجتمع الاشتراكي.

واستنتج "ماركس " من التطور التاريخي وما تخله من نظم اجتماعية بأن كل نظام اجتماعي يحمل في داخله عوامل هدمه، ففي كل نظام تنشأ قوي تناهضه وتقاتله حتى تقضي عليه وتزيل، وتنشئ مكانه نظاما جديدا، وفي هذا النظام الجديد تنشأ قوى جديدة تناهضه وتقاتله حتى تقضي عليه وتقيم مكانه نظاما جديدا... وهكذا يستمر التاريخ بتقديم نظم أجتماعية جديدة في حلقات متصلة قائمة أساسا على التناقض متبلورة في الصراع بين الطبقات. إلا أن ثمة نقد هام يمكن أن يوجه إلى مادية ماركس التاريخية، ذلك أن توقف الديالكتيك فجأة عند المجتمع الشيوعي ليس له ما يبرره، فإذا كانت الحرية المادية دائمة أو بمعنى أدق إذا كانت الحركة في حاله صيروره مستمرة، فإننا لم نفهم دواعي توقفها المفاجئ عند مرحلة المجتمع الشيوعي. وكان الأجدر به أن يقرر بأن الديالكتيك سوف يكشف باستمرار عن مراحل جديدة تتخطى المرحلة الشيوعية[2].

(1) د.حسين نافعة، مبادى علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية. القاهرة، 2002، ص169.

(2) د. موسى إبراهيم، معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت 1994. ص208.

وقد ركز في أفكاره أيضا حول الطبقات الاجتماعية على مبدأ أن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الاجتماعي، أي أن المجتمعات القديمة والإقطاعية والرأسمالية كانت طبقية بمفهومها الاجتماعية، ووجودها يرجع إلى العامل المادي، فهناك طبقتان اجتماعيتان في حالة الصراع، طبقة تمتلك وسائل الإنتاج وطبقة لا تمتلك وسائل بل تمتلك الجهود البشرية التي تقدمها للطبقة للمالكة لوسائل الإنتاج أو الطبقة الحاكمة.

ويرى ماركس بأن ظاهرة الطبقات الاجتماعية من أهم الظواهر المؤدية للصراع والثورة والتحول الحضاري والاجتماعي، حيث قسم المجتمع الرأسمالي إلى طبقة برجوازية تملك وسائل الإنتاج وتوجه العملية الإنتاجية وتسيطر على الإدارة والأرباح، وطبقة بروليتارية أو طبقة العمال الذين يقومون بالعمل الفعلي ولا يحصلون على حقوقهم المادية التي تناسب جهدهم وإنتاجهم، وما دام الأمر كذلك فإن علاقات الإنتاج سوف تنعكس على النظم الاجتماعية، بحيث تصبح العلاقات بينها منسجمة مع نمط الإنتاج الرأسمالي وما يترتب عليه، ولهذا من المتوقع أن تخضع الدولة والمؤسسات الدينية وكل ما يقيمه المجتمع من النظم وبناءات عليا لسائر النظم الاجتماعية، وفي إطار مصالح البرجوازية التي تعمل على إبقاء طبقة العمال كطبقة خاضعة أو في مرتبة التبعية للطبقة البرجوازية.

ويعتقد "ماركس" بأن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الصناعة الرأسمالية تحرم الطبقة العاملة من فرض إشباع حاجاتهم النفسية في العمل، وقد أطلق "ماركس" على ذلك ((اغتراب العمل الإنساني))، ويرى أيضا بأن الطبقة الاجتماعية لا يمكن أن تكون طبقة إلا عندما تكون واعية بمصالحها، وتنظيم من أجل تحقيق مصالحها من خلال مؤسساتها وتنظيماتها الخاصة.

ولعل ما تقوم به الذات الإنسانية من دور إيجابي وأخلاقي يمثل محور ارتكاز نظرياته عن تكوين الطبقة والصراع والوعي الطبقي[1].

وفي مسألة المساواة يحدد ماركس ثلاث مراحل تاريخية، وهي تنصب الملكية العقارية وتبدأ بمرحلة احتكار الملكية العقارية ثم مرحلة الثورة البرجوازية التي رفعت شعار المساواة، واتسمت بتقسيم الملكية العقارية، أخيرا مرحلة الثورة المرتقبة ويتحقق فيها التشارك في الأرض وهي في نظره تجمع بين مزايا الملكية العقارية الكبيرة، وبين شعار المساواة الذي نادت المرحلة الثانية التي شهدت تقسيم الملكية.

ويقدم "ماركس" تحليلا لسبب إخفاق الثورة البرجوزية في تحقيق اتجاهها نحو المساوة، ويوضح أن تقسيم الملكية العقارية يكون مصحوبا بمبدأ المنافسة الذي يسفر عن تراكم رأس المال بين أيدي بعض الملاك، وبالتالي إلى ظهور عدم المساواة ولذلك وطالما وجدت المنافسة إن الإمكانية المتاحة لبعض الأفراد أو بعض القوى الاجتماعية في زيادة أموالهم على حساب الآخرين، فلن تكون المساواة سوى كلمة من غير مضمون، ومع ذلك توقع (ماركس) أن عهد المساواة الحقيقة لن يتحقق إلا في المجتمع الشيوعي الذي تسود فيه الوفرة بحيث يمكن تطبيق الانتقال من شعار ((من كل حسب قدراته)) إلى شعار ((لكل حسب حاجاته)) أما قبل ذلك، وكما أوضح "ماركس" في نقد برنامج جوته ((إن الحق المتساوي هو في مبدئه الحق البرجوازي)).

فحق المنتج يتناسب مع العمل الذي يقدمه، وتتحصل المساواة في الاستخدام كوحدة قياس مشتركة، وهذا الحق المتساوي هو حق غير متساو، لأجر غير متساو فهو لا يعرف التمييز الطبقي،

(1) د. ياس خضر البياتي، النظرية الاجتماعية، منشوارت الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 159.

ولكنه يعترف ضمنا بعدم المساواة في المواهب الفردية، وبالتالي بالقدرة على الإنتاج والامتيازات الطبيعية، فهذا الحق إذا كل الحق ، حق مبني على عدم المساواة.

وتعد نظرية فائض القيمة الفكرية التي ينبني عليها الفكر الماركسي كله ولقد أخذ "ماركس" عن ريكاردو فكرته التقليدية في نظرية العمل، باعتباره أساس القيمة، ويقول ماركس أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ورغم أنه يتفق مع غيره من الاقتصاديين في أن القيمة السوقية لأي سلعة إنما تعتمد على العرض والطلب، ولكن الأساس هو أن قيمة أي شيء إنما تتحدد بالجهد المبذول فيها، في الوقت الذي قضي عملا لإنتاجها.

من ناحية أخرى يقول (ماركس) أن العمل في حد ذاته هو سلعة تتحدد قيمتها كأي سلعة، ويجب أن يتقاضي كل عامل الأجر الكافي لسد احتياجاته هو وأسرته، ولكن يحدث في النظام الرأسمالي هو أن العمال يتقاضون أجورا لا تعد أن تكون القدر اللازم لبقائهم على قيد الحياة وهو ما يشير إلى قانون ((الأجر الحديدي)) الذي جاء به ريكاردو، وتفسير ذلك يسير أن عناصر الإنتاج (مثل الآلات والمعدات والمواد الخام) تمتلكها طبقة صغيرة نسبيا، هي الطبقة الرأسمالية أي أصحاب أو رباب الأعمال، من ناحية أخرى فإن العمال لا يمتلكون سوى مقدرتهم على العمل التي ((يتبعونها)) لرب العمل ويحصلون في المقابل على الأجور ولكن هذه الأجور لا تتناسب مطلقا مع الدخل الذي يحصل علية الرأسمالي عند بيع السلعة للمستهلك، وتوقن الطبقة الرأسمالية أن العمل مثله مثل أي سلعة قابل للتلف، وعرضه للكثير من المشاكل، ومشاكل العمال هي مزايا لصحاب الأعمال، فعندما يدفع الرأسمالي أجورا

أقل للعامل على أساس أن العامل لن يعترض على ذلك لعلمه أن العمل سلعة قابلة للتلف– فإنه يزيد من أرباحه[1].

وتشغيل العامل لعدد من ساعات العمل اليومي فإنه يعمل على إطالتها قدر ما يستطيع فوق ذلك الوقت اللازم لإنتاج سلع تكتفي قيمتها لحفظ حياة هذا العامل لليوم التالي.

وذلك لأن الرأسمالي إذا اكتفى بتشغيل العامل لعدد من الساعات يكفي فقط لإنتاج ما يساوي أجر الكفاف له فإنه لن يحصل على أي عائد من العملية الإنتاجية.

من الناحية الأخرى فإن الرأسمالي إذا أعطى العامل أجرا يساوي إنتاجية فإنه لن يحصل على أي ربح أيضا.

إن فائض القيمة يتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عما ما يكفي لكفافة، تلك الساعات التي لا يحصل مقابلها[2].

ويرى النظام الماركسي أن الهدف الاقتصادي هو إشباع الحاجات العامة والجماعية، وليس تحقيق الربح السعي للحصول عليه، ولذلك لا يعتبر أصحاب هذا النظام أن الربح حافز على الإنتاج ومحركا له، بل على النقيض من ذلك يعتبرونه وسيلة من وسائل الاستغلال، تؤدي إلى سوء توزيع الدخل أو الثروة، وبالتالي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقة غنية وطبقة فقيرة مما يؤدي إلى صراع مستمر، ولهذا فإنهم يرون أن الشعور الوطني والقومي والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي وسد الحاجات

(1) د. حسن الظاهر، دراسات في تطور الفكر السياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1985م، ص 375.

(2) د. عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادية دار الجامعات المصرية، الإسكندرية الطبعة الثانية، 1987، ص250.

العامة للمجتمع، يجب أن تكون هي أحسن الحوافز على زيادة الإنتاج وتنمية الموارد الاقتصادية[1]. وفيما يتعلق بعلم السياسة فهو قام على فرضين أساسيين: الأول قيام ظاهرة سياسية مستقلة، والثاني استمرار الظاهرة السياسية وإمكان تطورها وارتقائها، حسب وجهة نظر "ماركس"، غير أنه فيما بعد قد عمد "ماركس" وأتباعه إلى هدمها وإقامة افتراض جديد على أنقاضهما وهو أن السياسة ما هى إلا انعكاس عارض يعبر عن بناء طبقي معين لا يلبث أن يزول هذا البناء. والواقع أن النظرية الماركسية ومن هذه الزاوية ترى إلغاء علم السياسة بأختفاء الدولة عاجلا أم أجلا، لذلك نجد الماركسيين لا يتناولون علم السياسة بالدراسة المستقلة، بل يلحقونه ببقية أجزاء النظرية الماركسية، ويدرسونه في إطارها[2].

حيث أن كتابات ماركس تتضمن القليل من النصوص من المجال السياسي وعلم السياسة على وجه الخصوص، التي يعتبر أغلبها مختصرا إلى حد بعيد وذات طبيعة حكيمة ذاتية في الغالب، وهي تمثل عدة انتقادات مجزأة للعقائد السياسية أو المواقف السياسية التي عارضها أو حللها، ولكنها تدل على معرفتها العميقة بالأحداث السياسية الماضية والمعاصرة، وأن يبدوا واضحا أن ينقص آراء " ماركس" وكذلك آراء انجلز هو التحليل المنهجي للوظائف المحددة، وللاختلافات بين النظم المختلفة[3].

(1) د. عبد الحكيم عمار نابي: النظام السياسي في ليبيا والمشاركة في صنع القرار، مرجع سبق ذكره ص 139.

(2) د. إبراهيم دسوقي أباظة، د. عبد العزيز الغنام: تاريخ الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 318.

(3) د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي، من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة الطبعة الثالثة 1999، ص482

ويمكن بإنجاز إبراز أفكار "ماركس" من خلال النقاط التالية[1].

1-أختيار ماركس العوامل الاقتصادية كمسبب أساسي لعملية التطوير، حيث يعتقد أن الإدراك المادي للتاريخ، يستخلص الظواهر الاجتماعية وتطورها لا من الفكر المطلق، ولا من إرادة الفرد، بل من الظروف الواقعية لنشأة للناس العملية، ومن الإنتاج المادي الذي شكل مراحل تطوره، والتشكيلات الاجتماعية المحددة تاريخيا.

2-النظرية الماركسية حاولت تفسير التغير الاجتماعي في ضوء عمليات داخلية، حيث استخدمت هذه النظرية مجموعة من نماذج الفعل والتفاعل على المستوى الاقتصادي لتوضيح المنطق المستمر لتطور الرأسمالية وغيرها من النظم.

3-أسلوب أو طريقة الإنتاج هو الذي يحدد الخصيصة العامة أو الصفة العالية لكل المؤسسات السياسية والاجتماعية والروحية وهذه المؤسسات التي تحدد الوعى الانسانى فالوعي والإحساس إنما هو انعكاس للواقع الاجتماعي المادي.

4-اعتبر "ماركس" المجتمع الإنساني وحدة الدراسة والتحليل، ويرى بأن المجتمع وتفسيره تطوره يقوم على افتراض أن القاعدة الاقتصادية هي أساس تشكيل البناء الاجتماعي وتطوره، كما أبرز أهمية الطبقة الاجتماعية كوحدة أساسية لفهم البناء الاجتماعي وتطوره.

([1]) د. ياس خضر البياتي، مرجع يسبق ذكره، ص160.

5- إن البناء الاقتصادي، السفلي أو التحتي، يعتبر دافعا أساسيا للتغير الاجتماعي، ويتكون من قوى الإنتاج والعلاقات المترتبة على طبيعة هذه القوى، ويتكون البناء الفوقي في النظم الدينية والسياسية وغيرها من ملامح النسق الاجتماعي التي تعبر عن طبيعة البناء الاقتصادي السفلي أو تتغير وفقا له.

6-الاغتراب بمفهوم "ماركس" هو ظاهرة اجتماعية نتيجة استغلال النظام الرأسمالي لطبقة العمال أي شعور العامل بالاغتراب عن رب العمل والسلعة واغترابه عن جهوده أيضا، حيث يشعر العامل في النظام الرأسمالي بأنه لا يملك نفسه ولا جهوده وان جهوده تباع وتشتري في سوق العمل لقاء أجر زهيد.

7-يؤكد "ماركس" أن الصراع الطبقي يحتدم في المجتمع الرأسمالي ويتزايد بتقديم المعرفة التكنولوجية، وتتزايد الفوارق الطبيعية، والصراع على المصالح المتناقضة في الطبقات الاجتماعية، ولذلك فإن الطبقة البرجوازية في النظام الرأسمالي التي تمتلك وسائل الإنتاج هي القادرة على استغلال طبقة العمال لصالحها،

8-يربط "ماركس" ملكية وسائل الإنتاج والقدرة على تشكيل ثقافة المجتمع والأيديولوجيا، فالذين يملكون مصادر القوة يوجهون الأيديولوجية والوعي بما يثبت ويخدم مصالحهم وأوضاعهم.

9-يتبنى الفكر الماركسي مراحل في الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وهذا التفسير للثورة والذي أصبح قاعدة من قواعد الثورة الماركسية قد جاء من تحليل "ماركس" للتاريخ الماضي، حيث أنه قد

حدث وفق نظام الإقطاع ثم انتقل إلى البرجوازية والرأسمالية فلابد من المرور بمرحلة انتقالية وصولا إلى الاشتراكية لتحقيق المقولة الماركسية التي تقول ((من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته)).

وكانت لأفكار "ماركس" الثورية أستجابة من العديد من أبناء الكون، والتي تنادي بالحرية والتحرر ورفض كافة أشكال الاستغلال لتطبيق الأفكار التي رأت بأنها ذات وضوح وبساطة، ويمكن الأخذ بها من خلال النظم السياسية ضمن هياكل مؤسساته التي تخدم المجتمعات وتطبق أفكار "ماركس" التي تعتبرها أيضا المحرر من الهيمنة التي خلقتها الطبقة البرجوازية والانتقال من تلك المرحلة إلى مرحلة البروليتارية، وذلك لتثبت أسس النظام الجديد المبني على قدر من المساواة والعمل على فتح الطريق أمام مجتمع شيوعي تختفي فيه الطبقات، ويقيم نظاما اقتصاديا واجتماعيا سمح للكل أن يبذل قدر طاقته حتى يتمكن أن يأخذ قدر حاجته.

المبحث الثاني- الماركسية ما بعد ماركس

تجدر الإشارة إلى أن "ماركس" قد تنبأ بأن الثورة الاشتراكية ستندلع لا محالة عندما يشهد النظام الرأسمالي اكثر تقدما ضمن حلقات نظامه، ولا يمكن تصدير تناقضاته خارج حدوده، وهذا ما يجعل الثورة الاشتراكية في الانتصار، ويمكن أيضا أن تعمم أفكار الاشتراكية حتى يكون نظاما جديدا بديلا لهذا النظام الرأسمالي المنهار وهنا نعرض لأفكار بعض الذين حاولوا الدفع بالاشتراكية إلى الأمام بعد رحيل "ماركس" ، ومن تلك الشخصيات (لينين وماوتسى تونج).

1-لينين (1870-1924):

وأسمه الأصلي ((فلاديمير الببش أوليانوف)) وكان أبواه من رجال التعليم وينتميان إلى الطبقة المتوسطة، وكان هو وإخوته الأربعة ثوريين، وأعدم أخوه الأكبر ألكسندر وهو في التاسعة عشر لاتهامه بالاشتراك في مؤامرة لاغتيال قيصر روسيا ألكسندر الثالث، عمقت هذه الحادثة الشعور بالكراهية، ضد النظام القيصري، الذي كان موجودا بالفعل لدى لينين، وتلقى تعليمه الأول في روسيا وتحصل على شهادة في القانون، وشهدت بعد ذلك نشاطاته الثورية التي أزعجت السلطات في ذلك الوقت، وعندما أندلعت الثورة الروسية 1917 وتولى البلاشفة الحكم أسقط "لينين" في نفس العام الحكم الروسي وتولى بنفسة السلطة.

فكرة السياسي:

تطلق اللينينية على الفكر السياسي للينين، وتعرف بأنها تكييف الماركسية كي تناسب الاقتصاديات التي لم تأخذ بالتصنيع، والمجتمعات التي أغلبية أهلها من الفلاحين، وتتوقف أهميتها على الصعيد العالمي، على حقيقة أن العالم ملئ بأمثال هذه المجموعات، وتعرف اللينينية أيضا بأنها ماركسية القرن العشرين، ولقد كان الإنجاز الذى حققه لينين هو انتاج نسخه من الماركسية يمكن تطبيقها على مجتمع متخلف صناعيا واقتصاده فلاحي زراعي.

لعبت الماركسية دورين بالنسبة إلى لينين هما:-

أولا:-أنها كانت نوع من الذهب أو الرمز الديني، وموضع اعتقاد لا سبيل إلى الشك فيه، وبذلك كانت عقيدة.

ثانيا:- أنها كانت مرشد إلى العمل، فلم تكن الماركسية مجموعة جديدة من القواعد، بل مجموعة أفكار يمكن استخدمها في موقف وتقديم إمكانياته، من ثم الوصول إلى أشد أسلوب في العمل فاعليه.

ومن بين العديد من القضايا الفكرية التي ناقشها لينين وكتب عنها وعلى سبيل المثال لا الحصر، الحزب والثورة الامبريالية وغيرها من القضايا الأخرى[1].

-مبدأ وحدة السلطة:-

في النظام الماركسي الشعب هو مصدر السلطة وهو يمارس أيضا هذه السلطة بفضل تعدد المؤسسات التي يمكنه بواسطتها أن يعبر عن إرادته، فقد نصت "المادة الثالثة" من الدستور السوفيتي السابق على أن السلطة هي سلطة عمال والريف بسوفيات نواب العمال.

والركيزة الأساسية في هذا النظام تظهر بكل وضوح دور الحزب لواحد بعد ما تبنت الشيوعية الدولية عام (1920) تعريفا للحزب الشيوعي، وواضح أن التعرف كان مبنيا على الأفكار التي سبق وأن عبر عنها "لينين" في عام (1902)، ولكنه كان أيضا اوضح وأصرح من أي شئ كان قد قاله في ذلك الحين.

([1]) د. حسن الظاهر: تطور الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 388.

الحزب الشيوعي جزء من الطبقة العاملة وهذا الجزء الأكثر تقدما، والأشد وعيا طبقيا ومن ثم الأكثر ثورية وعن طريق عملية الانتخاب الطبيعي يتكون الحزب الشيوعي من أفضل العمال وأكثرهم وعيا وأشدهم إخلاصا، وأبعدهم نظرا ليس للحزب الشيوعي مصالح خلاف مصالح الطبقة العاملة ككل، ويميز الحزب الشيوعي عن الطبقة العاملة ككل حقيقة كونه ذا نظرة واضحة إلى الطريق التاريخي بأسره الذي تشقه الطبقة في مجموعها الكلي، ويعني عند كل منحني في هذا الطريق بالدفاع لا عن مصالح مجموعات، أو حرف منفصلة، وإنما عن مصالح الطبقة العاملة كلها والحزب الشيوعي هو الرافعة التنظيمية والسياسية التي يستخدمها الفريق الأكثر تقدما من الطبقة العاملة لتوجية كتلة البروليتاريا بأسرها وأشباه البروليتاريا على الطريق الصحيح[1].

ويعد "لينين" المؤسس الفعلي لنظرية الحزب الشيوعي في الإيديولوجية الماركسية وهو يمثل نخبة الطبقة العمالية، ويؤكد بأن الماركسية إذ ترى حزب العمال إنما ترى طليعة البروليتاريا القادرة على الاستيلاء على السلطة، والسير بكل الشعب إلى الاشتراكية وتوجية وإعداد النظام الجديد لكي تكون معلما وقائدا أو زعيما لجميع العاملين والمشتغلين في تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية.

وبهذا يركز على عدم الجماهير على تطوير الوعي الاجتماعي المناسب، فالطبقة العاملة لا تستطع تطوير الوعي الثوري بنفسها، "فالحزب" هو الذي يقوم بمهمة تعليم الجماهير وتعبئتها بالروح الثورية، ويغرس فيهم الوعي الطبقي، ويقودهم إلى الثورة وأخيرا إلى الشيوعية.

([1]) جورج سابين: تطور الفكر السياسي، الكتاب الخامس، ترجمة راشد البدراوي، دار المعارف القاهرة، 1971،ص 1112.

وقد وضعت خطوات تنظيمية بحيث حل التنظيم محل المادية الجدلية وبإرادة أعضاء الحزب التي تصنع الثورة، فالحزب حسب وجهة نظر "لينين" يجب أن ينظم بشكل قوي جدا، ويعمل بأناس وهبوا حياتهم لهذه المهنة والثورة مطلب مثل أي وظيفة وبهذا يكون الحزب هو طليعة البروليتاريا فهو يتحدث ويتصرف عن البروليتاريا وقد عمل "لينين" على تنظيم الحزب وفقا لما أسماه بالديمقراطية المركزية والمتمثلة فيما يلي[1].

1- خضوع الأقلية للأغلبية لمبدأ عام وملزم.

2- خضوع المستويات الدنيا للمستويات الأعلى والالتزام التام بقرارتها.

3- الانضباط التام الذي يطبق على الأعضاء.

4- الالتزام بمبدأ الانتخابات في كافة أجهزة الحزب ومسؤولية تلك الأجهزة عن عملها.

5- تقدم عضوية الحزب على أساس الانتماء والموافقة على البرنامج والمشاركة الشخصية في عمل إحدى تنظيماته والمسؤولية الثقافية المتبادلة بين العضو والحزب.

وقد كان "لينين" يصر على وجود مركز واحد يوجه منظمات الحزب فسحب قوله ورفض الموافقة على توجيهات الأجهزة المركزية يسادي تمزيق الحزب.

(1) د. مالك عبيد أبو شهيوة وآخرون: الأيديولوجية السياسية، الجزء الأول، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، طرابلس، 1996م، ص110.

وعلى الرغم من صحة الانتقادات التي توجهها الماركسية إلى النظام الليبرالي، إلا أن الماركسية وقعت في نفس المحضور الذي وقعت فيه أنظمة الحكم الليبرالية، وهي قيامها على حكم الجزء للكل أي حكم الطبقة أو الحزب الجماهير السياسي.

ويرى الماركسيون أن الدور القيادي للحزب هو نتيجة تطبيق القوانين الموضوعية للنمو الاجتماعي، وحتى يتأكد دور الحزب يتعين عليه أن يؤدي نشاطا مستمرا فعالا من أجل الدفاع عن مصالح الشعب العامل ونموها، فالطبقة العمالية والجماهير بوجه عام تلتزم بسياسة الحزب متى توصلت إلى اقتناع بأن هذه السياسة لها طابع ثوري عميق وأنها تعكس تطلعاتها وأنها قادرة على كفالة تحقيقها.

الثورة:-

يولي "لينين" أهمية خاصة للثورة الدموية كوسيلة لتحقيق الاشتراكية، ويحدد الإطار الفكري لإنجاحها، إذ يقول ((أن القانون الأساسي للثورة والذي أكدته كل الثورات خاصة الروسية، يشير إلى إنه ليس كافيا لحدوث الثورة أن تفهم الطبقات المستغلة والمضطهدة أنه لا يمكنها الاستمرار في العيش في ظل النظام القديم، وأنها يجب أن تطالب بالتغيير .... فقط عندما ترفض الطبقات الدنيا النظام القديم، وعندما تصبح الطبقات العليا غير قادرة على الاستمرار في السلطة، في هذه الظروف فقط تصبح الثورة ممكنة))[1].

(1) جورج سيايسين: تطوير الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 1118

أو في تعبير أخر، أن الثورة مستحيلة م لم توجد أزمة وطنية تؤثر على المستغلين والمستغل على حد السواء ومعنى هذا أنه لنجاح الثورة لا بد من:-[1].

1-أن تدرك أغلبية العمال مغزى وأهمية التضحية بأروحها في سبيل الثورة.

2-أن تواجه الطبقة الحاكمة أزمة حكومية تجر إلى الحلبة السياسية أكثر فئات الشعب تخلفا ((ومن مظاهر أي ثورة حقيقة عنده أن يتضاعف إلى عشرة أضعاف أو حتى مائة ضعف عدد ممثلي الطبقات الكادحة القادرة على المشاركة في عملية الصراع السياسي)) الأمر الذي يشل حركة الحكومة ويجعل من الممكن للثوار الحقيقيين ان يطيحوا بها بسرعة.

ويمكن النظر إلى "لينين" فيما يتعلق بالثورة، من زاويتين:

الأولى: أنها امتداد فكري "لماركس" وهذه التي أكد عليها "لينين" بقوله (أنه ليس تنقيحيا، تعديليا أو منحرفا).

الثانية: يمكن اعتباره بالفعل تنقيحيا أو حتى منحرفا إذا عدلت الماركسية لتكيفها مع الواقع الروسي، أي أنه قد خرج على المبادئ الماركسية الأصلية، وأيا ما كان الأمر فإن فكر "لينين" حول الثورة هو واحد من أهم الأفكار السائدة في الماركسية المعاصرة.

غير أن الثورة وقعت في مجتمع مبتدئ التصنيع وليس مجتمعا رأسماليا وصل في تناقضاته إلى النضج الي أرتاه "ماركس" والذي اعتبره ضروريا لقيام الثورة، أي أنها تمت في مجتمع زراعي لا صناعي،

(1) د. حسن الظاهر، دراسات في تطوير الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص139.

وقد حاول "لينين" توضيح هذه النقطة حيث أن البرجوازية في روسيا كانت قلة وضعيفة نسبيا في ذلك الوقت، كما كانت في صراع مستمر مع طبقة النبلاء، ومن ناحية أخرى فإن البروليتاريا لم تكن منظمة ومستعدة للثورة، وقد أكد "لينين" أن الثورة الروسية حققت تنبوءات "ماركس" لأن نظرية ماركس في شدة نضج النظام، الراسمالي تنطبق على العالم الرأسمالي ككل لا على مرحلة الرأسمالية في أي دولة معينة، وقد بين أنه في سنة (1917) كان العالم الرأسمالي ناضجا ومستعدا للثورة والانهيار وأن الرأسمالية الروسية كانت ببساطة أضعف حلقة في سلسلة الرأسمالية في العالم، وقد بدأ تدهور النظام الرأسمالي واضحا في بداية هذا القرن نظرا للتصارع الاستعماري وأثر الحرب العالمية الأولي[1].

الدولة:

ويستدل لينين في هذه المسألة فيقول ((إن الدولة هي آلة لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى، بل إنها آلة لظلم طبقة من قبل أخرى، ومهما اختلفت أشكال هذه السيادة أو الظلم، وتنوعت أساليب الحكم وأنظمته، فإن فحوى الأمر لا يتغير حقا إن الجمهورية الديمقراطية والحق الانتخابي العام هما بالمقارنة مع نظام الإقطاع تقدم هائل، فقد مكنا البروليتاريا من بلوغ ما بلغته من الاتحاد ومن الترامي ومن تشكيل تلك الصفوف المنظمة المدربة التي تقوم بنضال منتظم ضد رأس المال، فالرأسمالية هي وحدها التي مكنت طبقة البروليتارين المظلومة، بفضل ثقافة المدن، من وعي نفسها ومن إنشاء حركة العمال العالمية، من تنظيم العمال في العالم كله في أحزاب، في الأحزاب الاشتراكية التي تقود عن إدراك نضال الجماهير ... ولكن المنافقين الواعين من العلماء والكهان ليسوا بالوحيدين في تأييد الكذبة

(1) د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص497.

البرجوازية القائلة إن الدولة حرة، وإن رسالتها الدفاع عن مصالح الجميع)).[1]. وقد شارك "لينين" فكرة "ماركس" وانجلز في تكييفهما للدولة بوصفها نتاجا اجتماعيا يرتبط ببلوغ مرحلة معينة من مراحل النمو الاقتصادي لمجتمع ينقسم فيها الى طبقات متصارعة، وعلى نحو يبدو الصراع مستعصي الحل بدون تدخل قوة عليا تسود المجتمع وتحفظه من الهلاك، ومثل "لينين" هذه القوة العليا في الدولة التي تؤدي هذه الوظيفة لمصلحة الطبقة السائدة اقتصاديا على حساب الطبقات اخرى.

فجوهر سلطة الدولة فيما رأي "لينين" يتحصل في كونها سلطة قمع وإكراه ناشئة من استحالة التوفيق بين الخصومات الاجتماعية المنبثقة من التناقضات الطبقية المستعصية، ورتب "لينين" على ذلك بقوله ((بضرورة تفويض بناء الدولة القائم شرطا أوليا لتشيد السلطة الجديدة، وحتى يتم القضاء على الدولة البرجوازية السابقة، تقيم الطبقة العمالية حكمها الجديد المعروف باسم دكتاتورية البروليتاريا)) وعلى هذا الأساس يناط بها ما يلي:

أ–تحقيق الثورة الاشتراكية في ظل قيادة الطبقة العمالية: ويرى "لينين" في هذه الحالة عدم الاقتصار على الاستلاء على السلطة، وإنما مواصلة السعي من أجل دعم السلطة الوليدة، وإحباط كل محاولة للنيل منها سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الداخلي.

ب–تشييد البناء الاشتراكي تمهيدا لبلوغ مرحلة الشيوعية: أوضح "لينين" أن السلطة دكتاتورية البروليتاريا لا تتحصل من جانب سلبي يوم على معنى الإكراه وللقمع فحسب، لكنها أيضا مرحلة

(1) د. محمد على محمد: د. على عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتعليق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت 1985. ص 224.

انتقالية يتحقق خلالها استكمال البناء الاشتراكي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ومتى استكملت هذه المرحلة وانقرض كل أثر للتفرقة الطبقية السابقة وتوافرت القاعدة المادية اللازمة لتحقيق عهد الوفرة والإخاء بحيث يمكن إشباع حاجات كل أعضاء الجماعة، عندئذ يصير الانتقال إلى مرحلة تلاشي الدولة أي زوالها.[1].

وبهذا اعتبرت الماركسية أن الدولة البروليتاريا خطوة لازمة في طريق زوال الدولة الرأسمالية، والوصول إلى بناء الدولة الاشتراكية والتمهيد لمرحلة الشيوعية ، حيث سوف يحل الاتحاد الذي يجمع الأمة كلها محل الدولة، وبحيث يصبح الإنتاج في يده، ويعطي كل فرد حسب حاجاته على أن يبذل للمجتمع من العمل قدر طاقته. وقد اعتبرت الماركسية أيضا أن وجود الدولة أمر لحماية الشيوعية طالما أن الشيوعية مقصورة على بلد واحد أو عدة بلدان تهدد كيانها دولة رأسمالية أخرى.

وبالتالي فإن فكرة الدولة لا تزول إلا إذا عمت الشيوعية العالم كله ولم يعد هناك أثر للرأسمالية.

الأمبيرالية:

لقد اكتسبت نظرية "لينين" حول الأمبيرالية شهرة واسعة، فهو يعد أشهر من كتب عن هذه الظاهرة في العصر الحديث فهي تعتبر بمثابة ((ديناميت أيديولوجي)) ضد النظام الرأسمالي، وقد اكتسبت كلمة الأمبيرالية التي تعني لفظا السياسة الاستعمارية التي بموجبها يقوم شعب بفرض سيطرته أو قوته على شعب أخر، وأصبحت لتلك الكلمة معنى أيديولوجي بحيث تستخدم كمرادف للاستعمار من جانب الدول الرأسمالية، وذلك بعد عبارته ((الأمبيرالية أعلى مراحلة الرأسمالية)) التي جعلها عنوان مؤلفه

(1) د. عبد الله عبد الدائم: الاشتراكية والديمقراطية، منشورات، دار الآداب بيروت 1961، ص50.

في هذا المجال، وعلى هذا بالرغم مما يوجه لنظرية "لينين" هذه من أنتقادات عديدة تدور أساسا حول إخضاعها ظاهرة عالمية عامة في الزمان والمكان مثل الاستعمار قبل النظام الرأسمالي وفي ظله كما وجد على السواء في ظل دول تأخذ بالاشتراكية،[1] فظاهرة الإخضاع والتسلط مرتبطة بالجماعات الإنسانية المنظمة أو شبة المنظمة والاختلاف ليس في الإستراتيجية التي يرجى تحقيقها من ورائه في التكتيك والأسلوب المستخدم، فإن أفكار "لينين" يغلب عليها الطابع الذاتي، وبالدليل لم ترتقي إلى نظرية ذات أبعاد متكاملة وشاملة في مجال السياسة.

وأعتقد "لينين" أن الحرب العالمية هي بداية الرأسمالية وتعقب تلك الحرب حروب أخرى تشن لغرض القضاء على الرأسمالية، وأن هذه الحروب تحقق الغاية والهدف، وهو انهيار الراسمالية، وستزيد من ثورية البروليتاريا، وتلك الأسباب تؤدي بالأخرى إلى الوصول إلى المرحلة النهائية من الثورة العالمية.

وقد نعت "لينين" الرأسمالية بشتى النعوت، واعتبارها الرأسمالية الطفيلية وأنها دولة ربوية بأعتبارها تعيش فيها القلة في رفاهية وبذخ على حساب جهد الجماهير.

2-ماو تسي تونج (1893- 1976):

ولد "ماو تسي تونج" في أحد الأقاليم الصينية وتحديدا في إقليم (هون) لأسرة ريفية وكان أبوه تاجرا بسيطا يمتلك قطعة صغيرة من الأرض الزراعية، وفي سن الثامنة أرسل ماو إلى معلم القرية ليعلمه القراءة والكتابة، وإلى جانب دراسته أستمر في العمل بالزراعة، ثم الحق بمدرسة المحافظة، غير أنه ثار على نظام ومقررات الدراسة. وعوضا عنها كان يقضي وقتا طويلا في إحدى المكتبات العامة حيث قرأ

(1) د . حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره

بشغف ترجمات العديد من كتابات مفكرين سياسيين، من بينهم "روسو" جون ستيوارت ميل "،" أدم سميث" ثم التحق بمدرسة المعلمين حيث درس الفلسفة.

وقد استرعاه تردى أحوال بلاده، فتولدت لدية رغبة جارفة في إصلاح شأنها، ولكنه في هذه الفترة لم يكن قد حدد اتجاهه الفكري ولقد عبر شخصيا عن فكره وآرائه تلك السن المبكرة بقوله أنه كان ((نهبا لخليط من الأفكار والنظريات مثل الليبرالية الديمقراطية الإصلاحية، الاشتراكية الخالية)) ومن خصائص تكوينه الفكري وتعليمه أنه كان ((صينيا)) في المقام الأول، يعتز كل الأعتزاز بانتمائه الوطني، وتجلى ذلك في عدم اهتمامه كثيرا باللغات الأجنبية خلال مراحل دراسته وعلى ذلك فهمه للفكر الأوروبي بما في ذلك الماركسية، إنما جاء من خلال الترجمات ومن ثم فإنه –خلافا لبعض رفاقه الروس– لم يكن أسيرا للرؤية السوفيتية للفكر الماركسي.

وفي عام (1981) التحق بعمل بسيط في مكتبة جامعة بكين، وهناك ولأول مرة قرأ البيان الشيوعي "لماركس وأنجلز" ، وفي عام (1920) اتجه إلى الماركسية فأمن بها واعتنقها وكان تلميذا نجيبا "لينين"، ومن ثم شارك في أعمال المؤتمر الأول للشيوعيين الصينيين، وعندما أنشئ الحزب الشيوعي الصيني عام (1921)، انظم إليه ثم تدرج في مناصب الحزب إلى أن أنتخب في بداية العام (1935) أمنيا عاما له ومنذ ذلك الوقت وحتى وفاته في عام (1976) أي لما يزيد عن أربعين عاما، سيطر ماو على الحزب بصفة عامة باستثناء فترات قصيرة من التخلي عن الزعامة، ولما أنتصر الشيوعيين بقيادته على القوات الوطنية بقيادة "شيانج كامي شيك" وأعلنت جمهورية الصين الشعبية في (1949) صار ماو رئيسها، واستمر يشغل هذا المنصب حتى ديسمبر 1958 عندما استقال منه ليتفرغ لرئاسة الحزب

الشيوعي، ولقد تزوج ماو أربع مرات، وكانت الزوجة الأخيرة من شيانج شينج التي كانت ممثلة في شنغهاي[1].

أفكار السياسية:

تطلق الماوية على فكر وماو السياسي، وهو مجموعة من العناصر والعوامل التي برز من خلال تجربة "ماو تسي تونج" النضالية ويقصد بتلك التسمية التفسير الخاص بالماركسية واللينينية بالإضافة إلى نشاطات الحزب الشيوعي الصيني تحت زعامته.

وفي المعترف به أن اهتمام "ماو تسي تونج" بالنظرية الماركسية لم يكن في يوم من الأيام كبيرا، إذ يميل ماو إلى إرجاع أسباب الثورة إلى الصراع الطبقي و إلى قيم أخرى كالشخصية الصينية، وسيادة الإنسان للطبيعة إلى غير ذلك، ويواجه ماو مشكلاته على ضوء الحياة اليومية العملية لتنفيذ ثورته.

وعندما يتحدث ماو عن الدياليكتية فلا يقصد بذلك الدياليكتية من الطبقات الاجتماعية في الصين أو المتعارضات والمتناقضات في الاشتراكية، بل يقصد بذلك الدياليكتية عموما الأمر الذي لا تحتوي على معنى معين عميق. والدياليكتية المادية هي السلاح الثوري لطبقة البروليتاريا العمالية والزراعية التي أخذت على عاتقها المهمة التاريخية للثورة الديمقراطية، وعلى هذه الطبقة أن تستخدم الدياليكتية المادية كسلاح عقلي، والقوة كسلاح جسمي للوصول إلى أهدافها الثورية.

[1]د. حسن الظاهر، دراسات في تطور الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 405، 406.

ويعترف "ماو تسي تونج" بالتهمة الموجهة إلية بأنه أوتوقراطي وأن نظامه حكم فردي متسلط ويعلل قائلا ((أن الظروف أجبرتنا على أن نكون ديكتاتوريين ديمقراطيين أو ما يمكن تسميته أوتوقراطيه الشعب الديمقراطي)).

وهذا يعني قطع الطريق أمام الرجعيين من التكلم وإعطاء هذا الحق للشعب وحده، والمقصود بالشعب هنا هو طبقة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن البرجوازية الوطنية، وتتحد هذه الطبقات تحت قيادة الطبقة العمالية والحزب الشيوعي الصيني لتشكيل دولتهم، ولاختيار حكومتهم وهم يفرضون دكتاتوريتهم على (الأمبيرالية) وهم طبقة الإقطاعيين الرجعيين وأعوانهم[1].

كذلك فإن "ماو تسي تونج" كان من أوائل من لفتوا الأنظار إلى وجود تناقضات في المجتمع الاشتراكي واستخف بالاراء الساذجة التي تتصور خلو المجتمع الاشتراكي من التناقضات، مؤكدا أن الوعي بهذه التناقضات يشكل خطورة ضرورية ومهمة على طريق العمل على حالها حتى لا تتفاقم ويعقد المسيرة الثورية وقد قسم ماو هذه التناقضات إلى تناقضات عدائية، وهي التي تواجد داخل طبقات التحالف الشعبي نفسها، أي داخل كل الطبقة العاملة أو الفلاحين أو المثقفين أو البرجوازية، أو بين طبقات هذا التحالف بعضها بعض، أي بين العمال والفلاحين، أو بين العمال والبرجوازية وفئات الشعب العاملة، قد تتحول إلى تناقضات عدائية إذا لم تعالج بطريقة صحيحة، وحذر من التناقضات الأيديولوجية داخل الأحزاب الشيوعية نفسها مؤكدا على أن هذه التناقضات يمكن أن تتحول إلى تناقضات عدائية على نمط ما حدث في الاتحاد السوفيتي، إذ اعتبر ماو أن "لينين" و"ستالين" تبنيا الخط

[1]د. إبراهيم دسوقي أباظة، د. عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص401.

الصحيح أو الأيديولوجية الصحيحة في مواجهة أيديولوجية "ترتسكي" وبوخارين" الغير الصحيحة، واعتبر ماو أن التناقضات المختلفة من حيث النوع لا يمكن أن تحل إلا باستخدام وسائل وطرق مختلفة نوعيا، إذ لا توجد وصفة سحرية واحدة قادرة على معالجة كل الأنواع المتناقضات داخل المجتمع الاشتراكي [1]. وفي حقيقة الأمر نجد أن ماو قد أختلف عن ستالين حيث قال عن الحكومة الشيوعية بأنها تمثل الشعب، إلا أنه لا يزال من الممكن حدوث تناقض بين الاثنين أي بين الشعب والحكومة.

الثورة الثقافية:-

خلال عام (1966) لفت ماو أنظار العالم، وهز المجتمع الصيني كله بشنه "الثورة الثقافية البروليتارية العظمى" حيث انخراط في هذه الثورة مجموع الطلاب في الحرس الأحمر، ووجهت العمل ضد أكثر قطاعات المجتمع أستقرارا، بما في ذلك الحزب الشيوعي ذاته، وكان من أول الذين شملتهم حركة واسعة للتطهير "ليو تشاوشي" أحد أقرب المقربين لماو شخصيا.

وربما كان الدافع وراء ماو لهذه الخطوة هو ما لاحظه من زيادة البعد والانحراف عن تعاليمه، وهذا أمر قد أزعجة، ومن ثم أنه من الضروري القيام بعملية تحول ثقافي وتطهير سياسي واسعة النطاق، وكان الهدف الرئيسي المعان للثورة هو "حفنة من أعضاء الحزب الذين يتولون السلطة، والذين قد اخذوا الطريق الرأسمالي "أي أن الثورة كانت موجة ضد هذه الفئة ممن تعتبر من الشيوعيين الصينيين، وقال "الماويون" أن هؤلاء الأشخاص "منحرفين" يشكلون تناقضا رئيسيا عدائيا مع جماهير كل الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والكوادر الثورية، فقام أعضاء الحرس الأحمر بكشف وفضح وطرد أي عنصر

[1]د. حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص179.س

قيادي يمثل فكرا "برجوازيا"، وتنفيذا لتعليمات ماو وعملا في إطار فكري جوهره فكره شخصيا، وبإقرار عمليات التطهير عاش المجتمع الصيني حالة من الفوضى لم يحسمها إلا تدخل الجيش لاستعادة النظام.[1] ويمكن القول أن ماو كان يضع الفلاحين في مركز الصدارة في الإستراتيجية الثورية محل البروليتارية خلافا للمبادئ الماركسية- اللينينية وهنا يعكس الحالة الصينية عن الحالة الروسية على اعتبار أن "ماو تسي تونج" زعيما سياسيا موهوبا أكثر من كونه منظرا سياسيا فله قيمة كاريزميا عالمية تجذب له الأنظار من خلال التجربة الصينية الشيوعي.

الخاتمة:

أن انحسار المد الشيوعي وخصوصا مع حلول عام(1990)الذي شهد صدور قرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والقاضي بإلغاء (المادة السادسة) من الدستور السوفيتي التي تتضمن الدور القيادي للحزب الشيوعي، فإن هذا الإلغاء شجع على تشكيل أحزاب معارضة جديدة بعد ما تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بالاتحاد السوفيتي، والتي أدت إلى انهيار وتفككه والعودة التدريجية نحو النظام الرأسمالي، ومع إصلاحات "غور باتشف" الشهيرة والسقوط السريع لشرق أوروبا عام (1989) والاتحاد السوفيتي فيما بعد، فقد نظر إليها كهزيمة للاشتراكية نفسها أو على الأقل نهاية الماركسية.

وإنه من الصعوبة الاتفاق مع هذا الرأي، غير يمكن القول بأنه صحيح انتهت الاشتراكية القائمة على النموذج الماركسي اللينيني في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا.

[1]د. حسن الظاهر: دراسات في تطور الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص416.

وبالتالي ليس من السهولة القول بموت الاشتراكية الماركسية، فالأفكار لا تموت كما تعتقد البعض، وربما تقلل فعالية عناصر أيديولوجية معينة نتيجة ظروف مرحلة معينة، فالاشتراكية كأطروحة سبقت النموذج السوفيتي، بل هي سابقة على الماركسية نفسها، وهي تشكل جزاءا كبير من التراث الإنساني، وهذا الانهيار جاء نتيجة التطبيق العملي للنموذج السوفيتي التي ارتبطت بالحزب الواحد والديمقراطية المركزية والتخطيط المركزي وتوحيد السلطتان التنفيذية والتشريعية في إطار الحزب الواحد، فالاشتراكية التي طبقت في هذا النموذج لم تؤدي إلى تحرير المواطن تحريرا حقيقيا، ولم تحقق المساهمة الفعلية من قبل الشعب في المشاركة السياسية بل على العكس من ذلك كرست المركزية في المجتمع الاشتراكي، في حين أن الديمقراطية كانت عدوة التفرد، ولا يمكن أن تقوم إلا على أسا التعدد إي تعدد الآراء، فالرأي الوحيد، والحزب الواحد والخطة الوحيدة أمور تتنافى مع الديمقراطية، وتصيبها في الصميم، ومن الخطأ أن يخيل إلينا أن العلاقات الاجتماعية التي تخلفها الاشتراكية تحذف نهائيا جميع أنواع الصراع والصحيح هو العكس ذلك تماما، وسيظل دوما للعمال مطالب خاصة يجابهون بها الدولة، والدولة لا يمكن أن تكون دولة العمال بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

ويمكن القول أيضا بإخفاق الاشتراكية اللينينية في تحقيق طموحاتها في تحرر الفرد من العبودية في ظل هذا النظام الذي يكفل للإنسان وجوده الكريم، نتيجة لارتباطها بسياسات وهياكل ومؤسسات سياسية واقتصادية قديمة، غير قادرة على مواجهة الوفاء بالتزاماتها تجاه الأوضاع الاجتماعية المتغيرة، والتي كانت سائدة في الاتحاد السوفيتي سابقا. وبالرغم من تلك الأحداث المؤثرة في مسيرة الاشتراكية، فإن الأفكار خالدة في ذاكرة الشعب وهي بمثابة قيمة من قيم التراث الإنساني، وسمة بارزة من أجل كفاح

الشعوب نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وإصلاح ما يمكن إصلاحه من الآثار الناجمة عن تطبيق النظام الرأسمالي، والتي كانت تهدف إلى كفالة حد أدنى من العيش الذي يتفق وآدمية الفرد، وتذليل المعوقات الإنسانية وتلك أحدى أهداف الاشتراكية.

أولا: **قائمة المراجع**:.

1- د. إبراهيم جسوقي ود. عبد العزيز الغنام: تاريخ الفكر السياسي دار النجاح: بيروت،1996م.

2- إلياس فرج: تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة للطباعة والنشر الطبعة الثانية. بيروت،1971م.

3- جورج سابين: الفكر السياسي، الكتاب الخامس، ترجمة راشد البدراوي. دار المعارف القاهرة، 1971م.

4- د. حسن نافعة: مبادي علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، 2002م.

5- د. حسن الظاهر: دراسات تطوير الفكر السياسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1985م. س

6- د. حورية توفيق مجاهد: الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. الطبعة الثالثة، 1999م.

7- د. عبد الحكيم عمار نابي: النظام السياسي في ليبيا والمشاركة في وضع القرار بين الماضي والحاضر، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية الطبعة الأولى. 2010م.

8- د. عبد الرحمن يسري أحمد: تطور الفكر الاقتصادي دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1987م.

9- د. عبد الله عبد الدائم: الاشتراكية والديمقراطية، منشورات دار الأداب، بيروت، 1961م.

10- د. محمد على محمد، د. على عبد المعطي: السياسة بين النظرية والتطبيق. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985م.

11- د. مختار مطيع: المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة، منشورات أيزيس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1993م.

12- د. مالك عبيد أبو شهيوة وآخرون: الأيديولوجية السياسية الجزء الأول: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية. طرابلس، 1996م.

13- د. موسى إبراهيم: معالم الفكر السياسي والحديث والمعاصر، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر. بيروت 1994م.

14- هالة أبو بكر السعودي، وحيد محمد عبد المجيد: وتعدد الأحزاب في الفكر الاشتراكية الديمقراطية. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة 1978م.

15- د. ياسين خضر البياتي: النظرية الاجتماعية، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس 1999م.

ثانيا:- المجلات:-

1- رودلف واو: الاشتراكية والديمقراطية، ترجمة وليد بصل، مقالة في مجلة المنهج العدد (44) السنة الثانية عشر، دمشق. صيف 1996م